

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

لقد أصدرت إليّ حكومتي تعليمات بأن أوجه اهتمامكم إلى البيان الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس قوة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بأن الانتخابات المحلية في كوسوفو وميتوهيا، الإقليم المتمتع بالاستقلال الذاتي التابع لجمهورية صربيا اليوغوسلافية، ستجري في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

إن إجراء الانتخابات المحلية في كوسوفو وميتوهيا يناقض الأحكام الأساسية لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، لا سيما الأحكام المتعلقة بسيادة وسلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتشكل سياسة الأمر الواقع ودعم انفصال وإرهاب الفئة الإثنية الألبانية. وهو لا يسهم في التوصل إلى حل سياسي سلمي وقد يؤدي إلى عدم الاستقرار، ليس في كوسوفو وميتوهيا فحسب، بل في المنطقة برمتها. وفي توجيه اهتمام مجلس الأمن إلى هذه الحقائق في عدد من المناسبات، أكدت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باستمرار أنه لا يمكن تسجيل المقترعين وإجراء الانتخابات في كوسوفو وميتوهيا إلا إذا سادت الظروف الضرورية وتمت كفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتحقيق ذلك التنفيذ بشكل جوهري.

وقد أشارت عدة جهات دولية هامة أخرى، بما فيها بعض الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن أيضا إلى زيف هذه السياسة. ومثال على ذلك البيان الأخير الذي أصدرته وزارة خارجية الاتحاد الروسي ومفاده أن إجراء الانتخابات بالقوة من شأنه أن يقوض كل الجهود الرامية إلى بناء مجتمع ديمقراطي حقا ومتعدد الإثنيات في كوسوفو وميتوهيا، وأن مسألة

** أعيد إصدارها للمرة الثانية لأسباب فنية.

إجراء الانتخابات ترتبط مباشرة بمشاكل صون السلام والأمن في المنطقة، ولذا لا ينبغي حله بواسطة الإدارة المؤقتة في كوسوفو بل من قبل مجلس الأمن.

وفي توجيه اهتمام مجلس الأمن إلى إجراء الانتخابات المحلية في كوسوفو وميتوهيا، أود أن أكرر موقف يوغوسلافيا الذي عرضته في عدد من المناسبات في الماضي ومؤداه أنه لا يمكن إجراء الانتخابات إلا بمشاركة السلطات اليوغوسلافية وفقا لقوانين جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعد تهيئة الظروف التالية: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛ وإرساء بيئة آمنة لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا؛ وترحيل جميع الأجانب الذين دخلوا كوسوفو وميتوهيا بصورة غير قانونية؛ والتوصل إلى اتفاق بشأن الحل السياسي وإنشاء الهياكل الحكومية التي ستجري الانتخابات من أجلها.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش

القائم بالأعمال بالنيابة